

الإمام علي بن أبي طالب (ع) وبناء مفهوم العدالة الاجتماعية في الدولة الإسلامية: دراسة تحليلية للتجربة السياسية في الكوفة

م. نادية محمد كريم

جامعة القادسية /كلية التربية /قسم التاريخ

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/٣/٣

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٥ /٣/٢٥

الخلاصة :

يعد الإمام علي بن أبي طالب (ع) نموذجًا فريدًا في تطبيق العدالة الاجتماعية في التاريخ الإسلامي، إذ مثلت خلفته تجربة سياسية قائمة على مبادئ المساواة، والإنصاف، ورعاية حقوق الفئات المستضعفة، وقد اتخذ من الكوفة عاصمة لحكمه، ما منحها دورًا محوريًا في تجسيد رؤيته الإصلاحية، فارتكزت سياسته في إدارة الدولة على مبادئ العدل والإنصاف، مستلهماً من القيم الإسلامية التي تنص على المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية أو العرقية، وأحد أبرز مظاهر عدالته تجلّى في تعامله مع بيت المال، حيث حرص على التوزيع العادل للموارد، رافضاً الامتيازات الطبقيّة التي نشأت في العهود السابقة، وكذلك عُرف الإمام علي (ع) بحزمه في مواجهة الفساد والمحسوبية، حيث أقال عدداً من الولاة الذين ثبت تجاوزهم في استخدام السلطة أو استغلال موارد الدولة لمصالحهم الشخصية، ومن أبرز الشخصيات التي عزلها، معاوية بن أبي سفيان في الشام، وهو ما شكّل بداية الصراع السياسي الذي تطور لاحقاً إلى معركة صفين، وفي سياق تحقيق العدالة الاجتماعية شدد الإمام علي (ع) على ضرورة سيادة القانون على الجميع، دون تمييز فقد كان يؤكد على حقوق غير المسلمين في الدولة الإسلامية، ويحرص على توفير الحماية لهم، انطلاقاً من مبدأ أن العدل قيمة إنسانية لا تقتصر على المسلمين فقط، كما شجّع على العمل والإنتاج، معتبراً أن المجتمع العادل هو الذي يضمن لكل فرد فيه فرصاً متساوية للعيش الكريم، وتعكس تجربة الإمام علي بن أبي طالب (ع) في الكوفة نموذجاً متقدماً في بناء دولة قائمة على العدالة الاجتماعية، رغم التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهها، وتظل رؤيته في الحكم مرجعاً مهماً في الفكر السياسي الإسلامي، حيث شكلت مبادئه أساساً لمفهوم الحكم العادل الذي يتجاوز حدود الزمان والمكان.

الكلمات المفتاحية : العدالة الاجتماعية، الإصلاح السياسي، الإمام علي (ع)، الإدارة العادلة، التجربة السياسية في الكوفة

Imam Ali bin Abi Talib (peace be upon him) and the construction of the concept of social justice in the Islamic state: an analytical study of the political experience in Kufa

Lec.Nadia Muhammad Karim

Al-Qadisiyah University / College of Education / Department of History

Date received: 3/3/2025

Acceptance date: 25/3/2025

Abstract:

Imam Ali bin Abi Talib (peace be upon him) is a unique model in the application of social justice in Islamic history, as his caliphate represented a political experience based on the principles of equality, fairness, and the care of the rights of the vulnerable groups. He made Kufa the capital of his rule, which gave it a pivotal role in embodying his reformist vision. His policy in managing the state was based on the principles of justice and fairness, inspired by Islamic values that stipulate equality among all citizens regardless of their social or ethnic origins. One of the most prominent manifestations of his justice was evident in his dealings with the treasury, as he was keen on the fair distribution of resources, rejecting the class privileges that arose in previous eras. Imam Ali (peace be upon him) was also known for his firmness in confronting corruption and favoritism, as he dismissed a number of governors who were proven to have exceeded their authority or exploited the state's resources for their personal interests. Among the most prominent figures he dismissed was Muawiyah bin Abi Sufyan in the Levant, which constituted the beginning of the political conflict that later developed into the Battle of Siffin. In the context of achieving social justice, Imam Ali stressed (Peace be upon him) on the necessity of the rule of law over all, without discrimination, as he emphasized the rights of non-Muslims in the Islamic state, and was keen to provide protection for them, based on the principle that justice is a human value that is not limited to Muslims only, and he encouraged work and production, considering that a just society is one that guarantees every individual equal opportunities for a decent life, and the experience of Imam Ali bin Abi Talib (peace be upon him) in Kufa reflects an advanced model in building a state based on social justice, despite the political and economic challenges he faced, and his vision of governance remains an important reference in Islamic political thought, as his principles formed the basis for the concept of just governance that transcends the limits of time and place.

Keywords: Social justice, political reform, Imam Ali (peace be upon him), fair administration, political experience in Kufa

المقدمة:

ارتبط اسم الإمام علي بن أبي طالب (ع) بمبادئ العدل والمساواة والإصلاح الاجتماعي، وقد جسّد خلال فترة خلافته (٣٥-٤٠هـ) نموذجًا للحكم القائم على تحقيق العدالة الاجتماعية التي شكّلت معالم الفكر السياسي الإسلامي، مستندًا إلى تعاليم الإسلام التي ترفض التمييز بين الناس على أساس العرق أو الطبقة، وتعلي من شأن الإنصاف وحفظ حقوق الفئات المستضعفة. وقد اتخذ من الكوفة عاصمة لحكمه، مما أتاح له فرصة تطبيق رؤيته الإصلاحية، خاصة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهتها الدولة الإسلامية آنذاك.

تمثل تجربة الإمام علي (ع) في الحكم واحدة من أهم المحاولات المبكرة لبناء مجتمع عادل، إذ تبنّى سياسات واضحة في توزيع الثروة ومحاربة الفساد، وعمل على إزالة الامتيازات الطبقية التي ترسخت خلال العهود السابقة. وقد انعكس هذا التوجه في تعامله مع بيت المال، حيث أصرّ على توزيع الموارد بشكل متساوٍ بين جميع المسلمين دون تمييز، وهو ما أثار معارضة بعض الفئات التي اعتادت على الامتيازات. كما تجلّت عدالته في اختيار الولاة والموظفين، حيث كان يشترط النزاهة والكفاءة في تولي المناصب، ولم يتردد في عزل من خالف هذه المبادئ، حتى لو كان ذلك على حساب استقرار حكمه، إلا أن مشروع الإمام علي (ع) الإصلاحية لم يكن خاليًا من التحديات، فقد اصطدم بقوى سياسية واجتماعية كانت تستفيد من النظام السابق، ما أدى إلى اندلاع صراعات داخلية مثل معركة الجمل وصفين، ومع ذلك ظلّ متمسكًا بمنهجه القائم على العدل، حتى في أحلك الظروف، مؤكدًا أن الحكم الصالح لا يقوم على المساومة في المبادئ الأساسية.

أهمية البحث:

من خلال دراسة التجربة السياسية للإمام علي عليه السلام في الكوفة، يمكن استخلاص نماذج إصلاحية مهمة يمكن الاستفادة منها في الفكر السياسي المعاصر، ويكتسب هذا البحث أهميته من كونه يسلط الضوء على المبادئ التي اعتمدها الإمام علي (ع) في تحقيق المساواة ومحاربة الفساد، والتي لا تزال ذات صلة في النقاشات الحديثة حول الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل تجربة الإمام علي (ع) في بناء العدالة الاجتماعية خلال خلافته، من خلال دراسة سياساته الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، واستكشاف مدى نجاحه في تحقيق مبدأ

المساواة بين أفراد المجتمع الإسلامي، بالإضافة إلى تحديد العوامل التي أعاققت تطبيق رؤيته الإصلاحية.

مشكلة البحث:

رغم أن الإمام علي (ع) سعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في الدولة الإسلامية، إلا أن تجربته السياسية واجهت العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي أثرت على مدى نجاح مشروعه الإصلاحي، وعليه، فإن مشكلة البحث تكمن في دراسة كيفية محاولة الإمام علي (ع) بناء العدالة الاجتماعية، وما هي العوامل التي أثرت على نجاح أو فشل هذه التجربة.

السؤال الرئيسي:

كيف جسّد الإمام علي بن أبي طالب (ع) مفهوم العدالة الاجتماعية في تجربته السياسية في الكوفة؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما المبادئ الأساسية التي تبنّاها الإمام علي (ع) لتحقيق العدالة الاجتماعية؟
٢. كيف تعامل الإمام علي (ع) مع الموارد الاقتصادية وبيت المال لضمان توزيع عادل للثروة؟
٣. ما السياسات التي اتبعها في تعيين الولاة ومكافحة الفساد الإداري؟
٤. ما التحديات السياسية والاجتماعية التي واجهت مشروعه الإصلاحي؟
٥. كيف يمكن الاستفادة من تجربة الإمام علي (ع) في الفكر السياسي المعاصر؟

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي التاريخي، حيث يتم تحليل النصوص التاريخية والروايات التي توثق سياسات الإمام علي (ع) خلال مدة خلافته، بالإضافة إلى دراسة الظروف الاجتماعية والسياسية التي أحاطت بحكمه في الكوفة، كما سيتم استخدام المنهج الاستنباطي لاستخلاص الدروس والعبر من هذه التجربة، وربطها بمفاهيم الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الحديث.

المبحث الأول: العدالة الاجتماعية في سياسة الإمام علي (ع)

في اللغة: العدل ضد الجور وما قام في النفوس أنه مستقيم كالعدالة والعدولة والمعدلة، عدل يعدل فهو عادل من عدول وعدل بلفظ الواحد وهذا اسم للجمع، رجل عدل وامرأة عدل وعدلة^(١)، ويأتي العدل بمعنى المساواة في المكافأة إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، والعدالة لفظ يقتضي المساواة^(٢)، واصطلاحاً تعرّف العدالة: بأنها ملكة راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى بترك الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر، وضم البعض إليها المروءة والبعض الآخر اعتبرها شرطاً لقبول الشهادة والبعض اعتبرها أصلاً كالمتن والشرائع^(٣).

لقد كان تحقيق العدالة الاجتماعية محوراً أساسياً في سياسات الإمام علي (ع)، إذ تجلت رؤيته في إدارته للدولة، وتعامله مع الموارد الاقتصادية، وموقفه من القضايا الاجتماعية، فقد حرص على إلغاء الامتيازات الطبقية، وأكد على أن جميع المسلمين متساوون في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن أصولهم أو انتماءاتهم القبلية، مستنداً في ذلك إلى تعاليم الإسلام التي أكدت المساواة بين البشر، كما في قوله تعالى: "وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَأَكُمُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"^(٤)، لقد كان الإمام علي (ع) يؤمن بأن العدالة ليست مجرد مبدأ أخلاقي، بل هي أساس الحكم السليم، فكان يقول: "العدل أقوى أساس"^(٥)، ويؤكد أن "أسنى المواهب العدل"^(٦)، إذ كانت هذه الفلسفة تتجلى في قراراته السياسية والإدارية، ولم يكن الإمام (ع) يفرق في معاملته بين الحاكم والمحكوم، فقد ورد عنه في كتابه لمالك الأشتر: "وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبُعاً ضارياً تغتنم أكلهم؛ فإنهم صنفان: إمّا أخ لك في الدين، وإمّا نظير لك في الخلق"^(٧)، وهو ما يعكس رؤيته العميقة للعدالة الاجتماعية التي لا تقتصر على المسلمين فحسب، بل تشمل جميع الرعية بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والاجتماعية.

كما تبني سياسة صارمة في توزيع الثروات، إذ أعاد توزيع أموال بيت المال بطريقة عادلة، مما أثار استياء بعض الفئات التي كانت تستفيد من الامتيازات المالية في العهود السابقة، لكنه لم يكن يتراجع عن مبادئه رغم المعارضة الشديدة، بل كان يقول: "ألا إن كلّ قطيعة أقطعها عثمان،

وكلّ مال أعطاه من مال الله فهو مردود في بيت المال، فإنّ الحقّ القديم لا يُبطله شيء، ولو وجدته وقد تُزوّج به النساء وفُرق في البلدان، لرددته إلى حاله، فإنّ في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيّق"^(٨)، في إشارة إلى حرصه على رد الحقوق إلى أصحابها، وقد جسد ذلك عملياً حين قال في إحدى خطبه: "والله، لقد رأيت عقيلاً وقد أملق حتى استماحني من بركم صاعاً، ورأيت صبيانه شعث الشعور، غبر الألوان، من فقرهم، كأنما سودت وجوههم بالعظم، وعاونني مؤكداً، وكرر عليّ القول مردداً، فأصغيت إليه سمعي، فظن أني أبيع ديني، وأتبع قياده مفارقاً طريقي، فأحميت له حديدة، ثم أدنيتها من جسمه ليعتبر بها، فضج ضجيج ذي دنف من ألمها، وكاد أن يحترق من ميسمها، فقلت له: ثكلك الثواكل، يا عقيل، أتئن من حديدة أحماها إنسانها للعبه، وتجري إلى نار سجرها جبارها لغضبه، أتئن من الادي ولا أئن من لظي"^(٩)، وهو موقف يظهر بجلاء رفضه لأي استغلال للمال العام، حتى لو كان من أقرب الناس إليه، ولم يكن الإمام (ع) يرى أن المال يُستخدم لمحاباة فئة معينة، بل كان يعتبره أمانة بيد الحاكم يجب أن تصرف في مصالح الأمة، ولذلك كتب إلى أحد عماله قائلاً: "فكأن والله ما أوتيت قد زال عنك، فلا تكن للخائنين خصيماً، ولا للظالمين ظهيراً، أما إنني أعلم أن يومك الذي أنت فيه نادم هو يوم وفاتك، وسوف تتمنى أنك لم تظهر لمسلم عداوة، ولم تأخذ على حكم رشوة"^(١٠)، ما يعكس صرامته في محاربة الفساد المالي والإداري، وفي سياق محاربة الفساد، اتخذ الإمام علي (ع) قرارات حاسمة بعزل المسؤولين الذين ثبت استغلالهم للسلطة لتحقيق مكاسب شخصية، فقد عزل بعض الولاة ممن ثبت لديهم سوء التصرف، رغم ما كان لهذا من تبعات سياسية، وكان يرى أن من استولى على أموال الناس ظلماً لقي الله وهو مفلس، فقال في إحدى خطبه: "فما أشد فرحك اليوم بتمضمضك بأعراض الناس وتناولك أموالهم، وما أشد حسرتك في ذلك اليوم إذا وقف بك على بساط العدل، وقوبلت بميزان السياسة والعدل، وأنت مفلس فقير عاجز مهين"^(١١)، ومن الأمثلة البارزة على ذلك عزله للوالي عثمان بن حنيف الأنصاري^(١٢) عندما تبين له أنه حضر مأدبة ترفيحية لا تتناسب مع موقعه كمسؤول عن حقوق الناس، ولم يكن ذلك التصرف مجرد سياسة وقتية، بل كان نابغاً من رؤية عميقة لمفهوم الحكم، ما يدل على نظرته للسلطة كأمانة لا يجوز التلاعب بها أو استغلالها، وقد كان الإمام علي (ع) يشدد على ضرورة أن يكون الحاكم نموذجاً يُحتذى به، قائلاً: "فوالله ما كنزت من دنياكم تبراً، ولا ادّخرت

من غنائمها وفراً، ولا أعددت لبالي ثوبي طمراً، ولا حُزت من أرضها شبراً، ولا أخذت منه إلا كقوت
أتان دبيرة، ولهي في عيني أوهى وأهون من عَفْصَةٍ مَقْرَةٍ"^(١٣)، مشيراً بذلك إلى زهده في المال وحرصه
على أن يكون قريباً من عامة الشعب لا متعالياً عليهم، وبضرورة اجتناب الولاية والمسؤولين الترف
والرفاهية ومعاشرة الأثرياء والمفسدين^(١٤).

إضافة إلى ذلك، حرص الإمام (ع) على استقلال القضاء وعدم التمييز في تطبيق الأحكام،
إذ كان القانون فوق الجميع، بغض النظر عن المنصب أو النفوذ، فكان الإمام علي (ع) يظهر
حكمةً بالغة وصبراً عظيماً في تعامله مع المعارضين، إذ حرص على الاستماع إلى آرائهم ومناقشة
قضاياهم بروح منفتحة، مُراعياً في ذلك مصلحة الأمة، كان يفرق بين المعارضة التي تنطلق من نية
صادقة لإصلاح الوضع، وبين المعارضين الذين يسعون لتحقيق مصالح شخصية أو يسرون في
طريق الفتنة، وعلى الرغم من معارضتهم لقراراته، كان الإمام (ع) يظل متمسكاً بمبادئه في العدالة
والمساواة، متجنباً الانتقام أو القمع، بل كان يعاملهم وفقاً لمرتكزات العدل، موجهاً لهم نصائح قيمة
حول ضرورة التعاون من أجل مصلحة الأمة، ودائماً ما كان يرد على محاولات البعض للطعن في
حكمه بصبرٍ وحكمة، ومن المواقف التي تؤكد ذلك حينما وقف في المحكمة أمام القاضي شريح^(١٥)
وهو أمير المؤمنين ليقاضي رجلاً يهودياً حول درع، فلم يجد القاضي بينة لصالح الإمام (ع)، ف قضى
لليهودي بالدرع، فما كان من الإمام إلا أن تقبل الحكم بكل رضا، وهو ما دفع الرجل اليهودي إلى
إعلان إسلامه، لما رأى من عدل الإمام حتى في قضيته الشخصية، وقد كان يقول: "ألا وإن لكل
مأموم إماماً يقتدي به، ويستضيئ بنور علمه، ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن
طعمه بقرصيه"^(١٦)، وهو ما يعكس رؤيته بأن الحاكم يجب أن يكون نموذجاً في العدل حتى على
المستوى الشخصي، أما على المستوى الاجتماعي، فقد اهتم الإمام علي (ع) بتحقيق التكافل
الاجتماعي، حيث كان يُشدد على حقوق الفقراء والمحتاجين ويحث على مساعدة الضعفاء، وكان
يرى أن الدولة العادلة هي التي تضمن للفقير حقه دون منة من أحد وقد قال في ذلك: "الأغنياء
أقوات الفقراء فما جاع فقير إلا بما منع غني والله سائلهم عن ذلك"^(١٧)، معبراً عن رؤيته بأن الظلم
الاقتصادي هو نتيجة حتمية لسوء توزيع الثروات، ولم يكن الإمام علي (ع) يرى أن الفقر أمر

حتمي، بل كان يراه نتيجة لغياب العدالة في توزيع الأموال، وكان يقول: "إنَّ الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم؛ فإن جاعوا وعزروا جهدوا في منع الأغنياء؛ فحقَّ على الله أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه"^(١٨)، وقد حرص (ع) على أن تكون سياسته قائمة على سد حاجات الناس وهو ما يدل على رؤيته الاقتصادية العميقة، كما حرص على توفير الأمن والاستقرار لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك غير المسلمين الذين كانوا يعيشون تحت حكمه، مؤكداً أن العدل قيمة إنسانية تشمل الجميع، فقد قال عندما رأى أحد الذميين يتعرض للظلم: "لقد بلغني أن الرجل منهم يُظلم، فلا يجد من يدفع عنه، فإن عشتُ لأصلحنَّ ذلك"، وهو ما يعكس مدى التزامه بحماية حقوق جميع المواطنين بغض النظر عن ديانتهم، لقد كان الإمام علي (ع) يرى أن العدالة ليست مجرد سياسة حكومية، بل هي أسلوب حياة، وكان يقول: "ثبات الملك في العدل"^(١٩)، مؤكداً أن أي حكم لا يقوم على العدل محكوم بالفشل، ورغم كل الصعوبات التي واجهها، فإنه لم يتخلَّ عن مبادئه، بل استمر في الدفاع عن العدالة حتى اللحظات الأخيرة من حياته، إذ كان من آخر وصاياه لولديه الحسن والحسين (ع) قوله: "أوصيكما بتقوى الله، وألاً تبغيا الدنيا وإن بغتكما، ولا تأسفا على شيء منها زُوي عنكما، وقولا بالحق، واعملا للأجر، وكونا للظالم خصماً، وللمظلوم عوناً"^(٢٠)، ما يعكس مدى التزامه بنصرة المظلومين ورفضه للظلم بجميع أشكاله، وهكذا ظل الإمام علي (ع) مثلاً خالداً للعدل والإنصاف، وتجربته في الحكم تمثل مصدر إلهام لكل من يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية في أي زمان ومكان، فهو القائل: "نظام الدين خصلتان: إنصافك من نفسك، ومواساة إخوانك"^(٢١)، وإضافة بُعد جديد على فهم العدالة الاجتماعية في سياسة الإمام علي (ع)، يمكن مقارنة سياساته في توزيع الثروات والمساواة مع تجارب أخرى في التاريخ الإسلامي أو الأنظمة المعاصرة التي تتبنى مبادئ العدالة الاجتماعية، فهذه المقارنة تبرز التحديات التي واجهها الإمام علي (ع) في تطبيق مبدأ العدالة وتقدم دروساً حول كيفية تطبيق هذه المبادئ في السياقات المعاصرة، الأمر الذي يعزز من فهمنا لكيفية تحقيق العدالة في عالم اليوم.

الهوامش :

- (١) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ج٤، تح: محمد نعيم عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٥، ص١٣. (ماده عدل)
- (٢) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: علي شيري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ج١٥، ص٤٧١.
- (٣) الموسوي، نرجس صالح صاحب، مبدأ العدالة في الفقه الإمامي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، ٢٠١٩م، ص٦.
- (٤) سورة الحجرات، الآية ١٣.
- (٥) أمدي، عبد الواحد بن محمد التميمي، غرر الحكم ودرر الكلم، دار الهادي، بيروت لبنان، ١٩٩٢م، ج١، ص٣٠٣.
- (٦) الطبرسي، ميرزا حسين النوري، مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ج١١، ص٢٩٠.
- (٧) عبدو، محمد، نهج البلاغة، دار المعرفة، بيروت، ج٣، ص٦٢.
- (٨) الريشهري، محمد، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (ع) في الكتاب والسنة والتاريخ، دار الحديث للطباعة والنشر، قم المقدسة، ٢٠٢١م، ج٥، ص٦.
- (٩) الغفاري، عبد الرسول، الكليني والكافي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ج١، ص٣٧.
- (١٠) الميانجي، علي الأحمد، مواقف الشيعة، مركز الأبحاث العقائدية، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ج١، ص٥٤.
- (١١) الديلمي، الحسن بن أبي الحسن، أعلام الدين في صفات المؤمنين، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ج٦، ص١٦.
- (١٢) أبو عمرو عثمان بن حنيف بن واهب الأوسي الأنصاري المدني كان من السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام وكان عامله على البصرة. ينظر: القمي، عباس، الكنى والألقاب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ج١٧، ص٩١؛ ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، ج٣، ص٣٧١.
- (١٣) العاملي، الانتصار، ج٧، دار السيرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ص١٧٢.
- (١٤) الريشهري، محمد، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (ع) في الكتاب والسنة والتاريخ، ج٥، ص١١١.
- (١٥) القاضي شريح أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر بن الرائش ابن الحارث بن معاوية بن ثور بن مرتع، كان من كبار التابعين، وأدرك الجاهلية، واستقضاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الكوفة، فأقام قاضياً خمسا وسبعين سنة لم يتعطل فيها إلا ثلاث سنين امتنع فيها من القضاء في فتنة ابن الزبير، واستعفى الحجاج بن يوسف من القضاء فأغفاه. ينظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، دار صادر، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٩٤، ج٢، ص٤٦٠.

- (١٦) الطبرسي، ميرزا حسين النوري، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، ج ١٢، ص ٤٥.
- (١٧) الواسطي، كافي الدين أبي الحسن علي بن محمد الليثي، عيون الحكم والمواعظ، تح: حسين الحسيني البيرجندي، دار الحديث، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ، ج ١، ص ١٣٣.
- (١٨) المجلسي، محمد باقر، بحار الانوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ج ٩٣، ص ٢٧.
- (١٩) ابن الفثال، محمد بن الحسن بن علي أحمد النيسابوري، روضة الواعظين، منشورات الشريف الرضي، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ، ص ٥١١.
- (٢٠) الطبرسي، ميرزا حسين النوري، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، ج ١٢، ص ١٥٩.
- (٢١) الريشهري، محمد، ميزان الحكمة، دار الحديث، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ج ٤، ص ٣٢٨٤.